

معهد البحوث الصناعية يخرّج طلاباً تابعوا دورة تدريبية الحاج حسن: لاتخاذ موقف سياسي يطور قطاعات الإنتاج بدل السياسات الاقتصادية



الفرن والحاج حسن والسيد حسين ويونس

عده اتفاقيات تعاون بين الكلية والقطاعات الإنتاجية في القطاين العام والخاص». ودعا إلى «العمل الجدي دورها وانتقل من الجهات المقابلة القيام بهما بهدف إرساء أسس تطويرية وتحديثية للعلاقة بين الجامعة والاقتصاد والنمو والتكنولوجيا».

ودعا الحاج حسن، في كلمته، إلى «إتاحة الفرصة لنمو الصناعة التي تعتبر المجال الأكبر للتوظيف، وإلى إتخاذ موقف سياسي مؤيد لتطوير القطاعات الإنتاجية بدل السياسات الاقتصادية الخاطئة غير المؤمنة بقدرات القطاع الصناعي في لبنان»، مؤكداً أن «لا شيء يمنع لبنان من أن يصبح مثل سنغافورة التي أصبحت بين الدول الأكثر إنتاجية في العالم ودخلت نادي دول العشرين الأكثر صناعة».

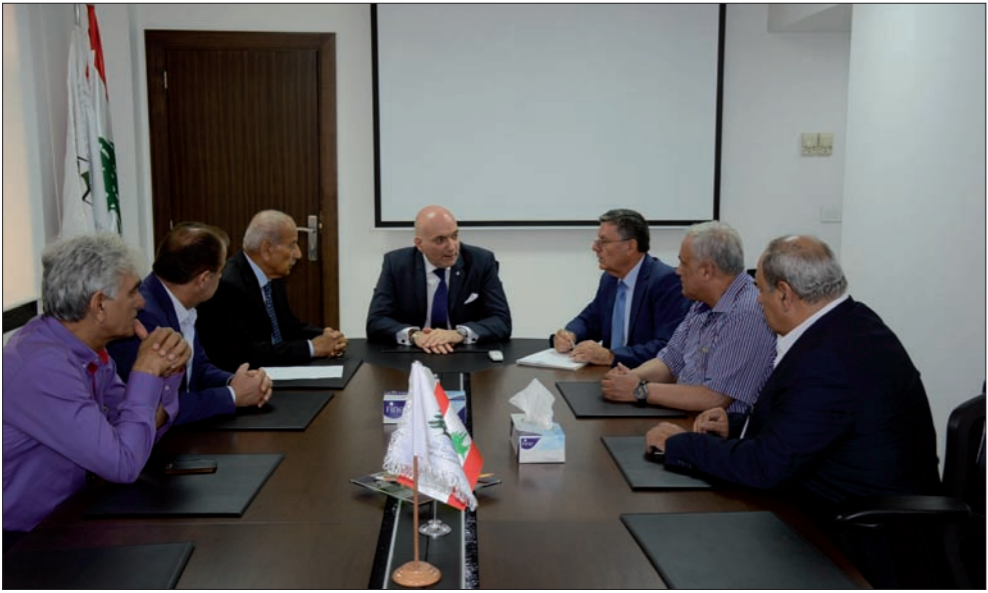
وقال: «طالما علمي والتعليم الجامعي في لبنان عال جدا وبمستوى عسوي، وطالما أن المهارات الفنية والتقافية والعلمية موجودة». وسال: «طالما الإمكانيات التمولية متوفرة بكثرة، فما المنع من تطوير الصناعة وإنشاء مصانع جديدة وزيادة الإنتاج ورفع نسب التصدير لسد العجز في الموازنة وفي الميزان التجاري وتأمين فرص العمل؟ السبب هو باستمرار القرار السياسي لدى البعض في لبنان الرافض لتغذية القطاع الصناعي».

ولفت إلى «أننا نحتاج سنوياً إلى 35 ألف فرصة عمل جديدة تقريبا لخريجي الجامعات والتعليم المهني والتقني. وقدرات القطاع السياحي والخدمات والمصارف محدودة على استيعاب الكثير من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ولكن القطاع الصناعي إذا اتبحت له فرص النمو والتطوير قادر على استيعاب اعداد كبيرة من هؤلاء ومن كافة الاختصاصات».

ثم وزعت الشهادات على الخريجين.

التقى سفير هنغاريا واتحاد نقابات الأفران

حكيم يطالب بإعادة النظر في بندي النفايات



(الدايت ونهرا)

هي النسبة؟ هل تم درس تأثير طمر النفايات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط؟». ودعا إلى «إعادة النظر بالبندين اللذين أقرهما مجلس الوزراء وإجراء دراسة بيئية»، مؤكداً أن «حزب الكتائب يولي الموضوع البيئي الأولوية».

وفي نشاطه، استقبل وزير الاقتصاد سفير هنغاريا لزلو فارادي الذي وجه إليه دعوة لعقد اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين لبنان وهنغاريا في أقرب وقت ممكن. ثم التقى وفد اتحاد نقابات الأفران في لبنان برئاسة كاظم إبراهيم، في حضور مدير عام الحبوب والشمندر السكري حنا العميل، وعرض معه أوضاع القطاع والمصاعب التي يمر بها.

درباس: الخلاف حول سدّ جنة ظاهرة فني وباطنه سياسي

أوضح وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس، في حديث إذاعي، أن «سدّ جنة لزم وقطعت الأشجار والأبن بصدد القيام بتفجيرات معينة»، مشيراً إلى أن «وزارة الطاقة طلبت من شركة لبنانية تقديم دراسة حول تأثير السد على البيئة». وقد أحالت الوزارة التقرير إلى وزير البيئة الذي وجد فيه تحفظات وملاحظات فطلب إرجاعه على جدول أعمال مجلس الوزراء، معلناً أن التقرير فيه من الملاحظات ما يستدعي إعادة النظر أو التريث في تنفيذ السد».

وأكد درباس أن «مجلس الوزراء انقسم بين مؤيد

قرار مجتزأ، ولا يساهم في السوق المحلي مفتوح أمام إنتاجهم، كما أن السوق العالمي، وهو ما يشكل ضغطاً على عموم الإنتاج الوطني، وعلى سبيل المثال لا للحصر: الحليب، الألبان، ومشتقاته، الزيت، البندورة الأردنية، البطاطا المصرية».

ورأت النقابة في هذه الخطوة «هي تهريب الوزارّة من القيام بواجباتها الأساسية في معالجة مشكلة المزارعين، في تخفيض كلفة الإنتاج، والبحث الجدي مع المزارعين في اعتماد سياسة زراعية تحل مشاكلهم، كما يهيمّ النقابة التأكيد على سياسة التكامل مع العالم العربي، وفي المقدمة الدولة المجاورة سورية».

ودعت النقابة الجميع إلى «تحمل مسؤولياتهم في العمل من أجل حل مشكلة المزارعين».

«العمل» تحذر من خطورة صرف جمعيات دولية عمالاً لبنانيين

أعلنت وزارة العمل أنها تلقت

طلبات من جمعية إنقاذ الطفل الدولية، ومجلس اللاجئين الدائم في لبنان وهي تتعاطى أعمال الإعاقة والإغاثة والرعاية الاجتماعية على الأراضي اللبنانية تشير فيها إلى رغبتها بالاستغناء عن قسم كبير من العاملين اللبنانيين لديها لأسباب غير مبررة، واللافت في الأمر أن هذه الجمعيات صرفت عددا كبيرا من اللبنانيين من دون تعويض حيث صرفت الجمعية المذكورة 280 عاملاً لبنانياً من أصل 585، وصرف مجلس اللاجئين الدائم 386 عاملاً لبنانياً من أصل 728، فيما أبقى على العمال الأجانب الذين يعملون في لبنان من دون الحصول على إجازات عمل كما يفرض القانون.

ونبهت وزارة العمل هذه الجمعيات إلى خطورة ما أقدمت عليه في هذا السياق، حيث لا يمكنها التغاضي عن هذا التصرف الذي يتناقض مع أهداف هذه الجمعيات في الإغاثة والرعاية الاجتماعية، وهي ستضطر لاتخاذ التدابير القانونية اللازمة لحماية اليد العاملة اللبنانية.

رئيس جمعية تجار الشمال يطالب بخطّة طوارئ

اعتبر رئيس جمعية تجار لبنان الشمالي أسعد الحريري خلال مؤتمر صحافي عقده في دارته في طرابلس، أن «من غير المقبول أن تبقى طرابلس على الوضع الحالي بعد مرور 50 عاماً من فقدان البنية التحتية والخدمات الأساسية والأرصدة والمخازين»، لافتاً إلى أن المدينة «بأسوأ حال في هذا الوقت إلى تفعل دور الشباب والنهوض بخطّة طوارئ لإنقاذ الشمال».

وقال: «طرابلس منذ 50 عاماً كانت أفضل من طرابلس اليوم. فنسبة شراء العقارات شبه معدومة، والجميع يتوجهون إلى خارج المدينة حيث الشقق أقل سعراً والخدمات متوفرة».

وأضاف: «المجلس البلدي عنده صلاحيات يستطيع أن يحسن من خلالها المدينة بنسبة كبيرة، فالمجلس القديم أجهد المدينة حيث جعله الفساد والهدر مروهاً لشجع بعض المنتفعين. لذا، المفروض أن يعمل المجلس الجديد على إنهاء حال الفساد حتى بين الموظفين في البلدية»، وناشد محافظ الشمال ورئيس البلدية وزير الاقتصاد «وضع حد للفتان في قطاع اشتراكات المولدات». وقال: «قد تكون وزارة الطاقة المنوطة بساعات التغذية في رمضان، لكن أصحاب المولدات يستغلون حاجة المواطنين للكهرباء، خصوصاً في هذه الفترة في الصيف».

وزارة الاقتصاد: إعادة السماح بتداول لبننة Day Dairy

أصدرت وزارة الاقتصاد قراراً يقضي بإعادة السماح بالتداول في الأسواق اللبنانية بسلة اللبن التي تحمل العلامة التجارية «دايري» Day Dairy، وذلك بعد أن ثبت التحاليل المخبرية لعينات اللبن التي تم أخذها من إنتاج الشركة المذكورة الكائنة في كرشيا، مطابقتها للمواصفات القياسية اللبنانية رقم 2012/510 (الحليب ومشتقاته، المتطلبات الصحية، الحدود الجرثومية).

نقابة المزارعين تعتبر قرار شهب تهرباً من المسؤولية والحويك يطالبه بإطلاق مفاوضات مع سورية

تعدّل الشروط والمواصفات الفنية لاستيراد الفاكهة والخضر، وتكليف شركات للمراقبة بالكشف على المستوردات.

وضع روزنامة زراعية بين لبنان وسورية».

وأكدت نقابة العمال الزراعيين في لبنان، من جهتها في بيان، «موقفها المبدئي في معالجة مشكلة المزارعين التي باتت متفاقمة جداً، ولا يستطيع المزارعون تحملها»، لافتة إلى «أن سبب هذه الأزمة ناتج عن إهمال الدولة المتعمد للقطاعات الإنتاجية، والتقصير الكبير من قبل وزارة الزراعة لعدم تحمّل مسؤولياتها في تنفيذ أي أمر يتعلق بمعالجة مشكلاتهم».

وأوضحت النقابة «أن قرار وزير الزراعة منع دخول المنتجات السورية إلى لبنان من أجل حماية إنتاج المزارعين اللبنانيين، هو

والفساد، لأن هذا القرار وإذا كان ظاهره اقتصادي فإن في طياته الكثير من السياسة، لا سيما أن ما حصل منذ شهرين بالسماح باستيراد 12 ألف طن من البطاطا المصرية في آخر يوم من فترة السماح وضرب الموسم اللبناني من البطاطا يضعف حجة أن قرار المنع هو لأن المزارعين متضررون من الإغراق».

ودعا الحويك إلى «اتخاذ إجراءات دائمة تحمي الإنتاج اللبناني» وهي:

«الطلب فوراً من المجلس الاقتصادي والإجتماعي العربي العودة التي تطبق والروزنامة الزراعية الخاصة بلبنان التي أقرت سنة 2007».

- فرض شرط إجراء فحص الترسبات الكيميائية على الخضار والفاكهة المستوردة إلى لبنان.

دعا رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين أنطوان الحويك إلى «وضع قيود دائمة لحماية الإنتاج الزراعي اللبناني»، ناعياً «اتفاقية التيسير العربية التي ما كان يجب أصلاً انضمام لبنان إليها».

وطالب الحويك وزير الزراعة أكرم شهب بإطلاق مفاوضات مع الجانب السوري للتوصل إلى روزنامة زراعية بين البلدين تحمي المزارعين اللبنانيين وتضع حداً للانفصاح الحاصل، فالكميات التي استوردت من سورية سنة 2015 من الخضار والفاكهة كانت ضخمة ولاست 92 ألف طن».

أما عن قرار منع استيراد الخضار والفاكهة من سورية الذي أثار موجة اعتراضات وتهديدات متبادلة، فرأى الحويك أنه «سيُغى لمصلحة الإجازات المسبقة التي تحتوي بظلماتها الكثير من الاستثنائية

الأسواق الشعبية لم تعد ملاجأ الفقراء



راشيا - شبلي أبو عاصي

المتعارف عن الأسواق الشعبية أنها ملجأ للفقراء وأصحاب الدخل المحدود والحالات المعدومة والمتوسمة، أما اليوم فقد أصبحت ملجأ لكل الطبقات من أبناء مجتمعنا، نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية.

فقد زاد الغلاء عن حده حتى وصل الأمر إلى عدم إمكانية شراء المواد الغذائية الضرورية ونحن في بداية شهر رمضان المبارك. الأمور تفاقمت وتضاعفت فالأسواق الشعبية لا تخضع للمراقبة من حيث الأسعار ولا من حيث نوعية المواد الغذائية. كل التجار غير ملتزمين بالأسعار إلا القلة القليلة الملتزمة بوجع الناس. ونتيجة لهذا الوضع والغلاء المستشري في المؤسسات التجارية والسوبرماركات في القرى والبلدات، يحاول الأهالي التوجه إلى الأسواق الشعبية لتعلم يحظون بأسعار مقبولة تمكنهم شراء ما يحتاجون إليه ويكون متنفساً لهم، خاصة في بداية الشهر الفصيل الذي وبدلاً من أن يكون شهر المسرة والمحبة والصلاة والتقوى لما له من مكانة دينية، أصبح هذا الشهر شهر القلق والترقب مما هو آت.

وكان لـ«البنءاء» جولة على الأسواق الشعبية والمحلات حيث التقت عدداً من الأهالي.

وقال حسان أبو حرب: «الأوضاع أصبحت غير مقبولة هناك غلاء في العديد من المواد الضرورية وكما نلاحظ الآلاف من هذه العائلات في سوق ضهر الأحمر الشعبي تحاول شراء الضروريات لأولادها فلا تقدر إلا القلة القليلة من هؤلاء».

وتابع: «الغلاء تجاوز الخط الأحمر».

أما غسان أبو حرب، فلفت إلى «أن كثافة الإقبال على الأسواق الشعبية أصبحت لافتة في هذه الأيام ومرد ذلك إلى الأوضاع المتردية، غلاء فاحش وغير طبيعي ولا أحد يسأل عن هذا الشعب فهو متروك «يلع شوكه يابود».

وقال رفعت الحاج: «يلي مش قادر يطلع أكثر من 20000 ل.ل في اليوم وهو رب عائلة شو بيععل؟ فبدل أن تقوم الوزارات المعنية وخاصة نحن في شهر فصيل يضبط التجار والضغط عليهم لعدم التلاعب



فقلت: «اعتدت على السوق الشعبي في ضهر الأحمر منذ سنوات لأنه يبقى أرخص من سبعاي مرور 50 عاماً من فقدان البنية التحتية والخدمات الأساسية والأرصدة والمخازين»، لافتاً إلى أن المدينة «بأسوأ حال في هذا الوقت إلى تفعل دور الشباب والنهوض بخطّة طوارئ لإنقاذ الشمال».

وقال: «طرابلس منذ 50 عاماً كانت أفضل من طرابلس اليوم. فنسبة شراء العقارات شبه معدومة، والجميع يتوجهون إلى خارج المدينة حيث الشقق أقل سعراً والخدمات متوفرة».

عم نقدر نشترى إلا الضروري، وعم ضل لآخر السوق حتى اشتري شوية خضرا وفاكهة يسعري رخيص». أبو محمد من داريا قال: «عندي ستة أولاد بضل من الأربعة لأربعاً موعد السوق الشعبي لأشترى شوية أغراض ليعليتي، الغلام موجود واليسرة مش موجودة. شو بدنا نعمل؟ الله يفرجها علينا ونرجع للشام وأنشالله عن قريب».

أما أم جميل من ريف دمشق،

بالأسعار والالتزام بالقوانين فهم متروكون ليعملوا ما يريدون من دون حسيب أو رقيب». وأشار عماد ميرهم إلى «أن لحم الفروج ارتفع بشكل لافت بنسبة 60 في المئة، إضافة إلى الفاكهة والخضار». وقال: «الأسواق الشعبية أصبحت ملأاً للبنانيين والسوريين».

أم علاء والدة خمسة أطفال من داريا قالت: «والله شي ما يبتمحل ما

تخرّج أول دفعة دبلوم متخصص في مكافحة تبييض الأموال



فتوح متوسطاً المتخرجين

التاريخ العربي، التي تخرج منها كبار شخصيات العالم العربي والأساتذة الذين أشرفوا على هذا البرنامج، وتؤكد شفافية الامتحانات، كما أن اتحاد المصارف العربية شارك فقط في برنامج التدريب».

وكان اتحاد المصارف العربية قد أطلق بالشراكة مع جامعة بيروت العربية برنامج الدبلوم الأكاديمي الأول حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خلال الفترة من 15 إلى 20 أيار 2016 في حرم جامعة بيروت العربية في بيروت.

يهدف البرنامج إلى تزويد طلاب السنة الأخيرة وطلاب الدراسات العليا والمخريجين الجدد من كليات إدارة الأعمال والاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية بمختلف فروعها واختصاصاتها

والموظفين المبتدئين من القطاع المصرفي العربي والموظفين الذين تتقاطع مهامهم مع موضوع البرنامج، الثقافة والمعرفة والخبرة الضرورية بالأساسيات والمبادئ والجوانب العملية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حسب

أقيم في قاعة الاجتماعات في مقر الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية بعد ظهر أمس، حفل تخرج وتسليم شهادات للناشرين في الحلقة الأولى من البرنامج المهني المتخصص «دبلوم اختصاصي في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب»، وهو عمل مشترك بين اتحاد المصارف العربية وجامعة بيروت العربية.

حضر الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، عميدة كلية إدارة الأعمال في جامعة بيروت العربية الدكتور نبال فريد مصطفي، والأساتذة الذين قاموا بتعليم البرنامج: سحر بعاصيري، رئيس إدارة المخاطر لدى بنك البحر المتوسط - لبنان، داني نصار، رئيس وحدة الامتثال لدى بنك بيروت - لبنان، محمد منصور، رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنك التجاري القطري - قطر، الدكتور وجدي حجازي، رئيس قسم المحاسبة لدى جامعة بيروت العربية.

وأكد فتوح أن «ما يميز لقاءنا اليوم أن الموجودين هم طلاب جامعيون، وفي الوقت نفسه يعملون في القطاع المالي والمصرفي، وإنها المرة الأولى يقوم بها اتحاد المصارف العربية بالخروج عن طبيعة عمله المعهودة، وهي التواصل مع المجتمع المصرفي، ونحن نعدّ بهذا الإنجاز، فهو ليس مجرد عمل نقوم به، إنه إحدى استراتيجيات اتحاد المصارف العربية وإحدى استراتيجيات المؤسسات الدولية، وهو الشمول المالي بمفهومه الشامل».

أضاف: «منذ سنة حتى اليوم معظم المؤسسات المالية العالمية بدأت تتحدث عن الشمول المالي، أو «انخراط جميع المجتمع المدني ضمن القطاع المالي، الذي ليس فقط فتح حساب مصرفي، بل تعزيز الثقافة المالية لدى المجتمع المدني، وهذا ما يطبق على كل فئات المجتمع المدني. والأهم اليوم هو نشر الثقافة المالية وإيجاد فرص العمل».

وتختم: «أن الشهادات التي حصلت عليها جاءت نتيجة برنامج مكثف، وأنتم أول دفعة تحصلون على «دبلوم اختصاصي في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب»، ضمن المعايير الدولية. الشكر مجدداً لجامعة بيروت العربية صاحبة